الأنباء
الاحد 14 ابريل 2013

مصادر لـ «الأنباء»: عون يربط تشكيل الحكومة بقانون الانتخاب.. وسلام يصر على الفصل ويقرر الحكومة خلال 10أيام

جلسة انتخابية مفصلية للجنة النيابية الثلاثاء وحملة على سلام لعدم زيارة نصرالله أو التواصل مع 8 آذار

ممثلون عن 18 طائفة من رجال الدين المسيحيين والمسلمين والاقليات خلال مشاركتهم في احياء ذكرى الحرب الاهلية في 13 نيسان أمس (محمود الطويل)

يشكل يوم بعد غد الثلاثاء محطة مفصلية لتحديد اتجاهات الأمور الانتخابية، حيث ستنعقد الجلسة الأولى للجنة الفرعية النيابية الباحثة عن قانون انتخابات توافقي، فإذا تبين ان الأمور نضجت وان الأطراف المعنية تريد التوصل الى قانون بالفعل كان به، والا فستكون العرقلة المحيطة بقانون الانتخاب تستهدف تشكيل الحكومة السلامية أيضا.

والمفترض ان توفّق اللجنة الفرعية الى قانون جديد قبل التاسع عشر من مايو المقبل موعد انتهاء فترة تعليق مهل تقديم الترشيحات للنيابة والتي بلغت أمس 105 مرشحين.

على ان مسار تشكيل الحكومة متواصل بصمت وبعيدا عن اضواء الإعلام، وفق ما أكدت اوساط الرئيس المكلف تمام سلام، التي تحدثت عن تواصل الدعم العربي والدولي لجهوده، وآخر ما تلقاه على هذا الصعيد نقله اليه المسؤول الأميركي فريدريك هوف والسفيرة الأميركية مورا كونيللي التي حثته على تشكيل حكومة تفي بالالتزامات الدولية وان تكون لبنانية بحتة اي من دون روافد اقليمية.

لكن أوساط حزب الله لاحظت ان محركات تأليف الحكومة مطفأة فعلا لا قولا وحسب وان الاتصالات بين الرئيس المكلف تمام سلام والقوى السياسية متقطعة الارسال وما حصل منها لن يتخطى حدود الاطلاع كما تقول قناة المنار الناطقة بلسان الحزب، اما عن التشكيلة الوزارية التي سربت عبر صحيفة «الأخبار» ونفاها الرئيس المكلف فقد ذكرت «المنار» ان اكثر من مصدر متابع قال انها طرحت فعلا فور انتهاء المشاورات مع الكتل النيابية لكن نصيحة وجهت للرئيس المكلف كي يتريث فيها.

بيد ان مصادر الرئيس المكلف أكدت ان التشكيلة المزعومة لا تشبهه بينما مصادر الثامن من آذار رجحت التواصل معه قريبا اما 14 آذار فإنها تبدو مرتاحة لبعض الأسماء.

وتغمز مصادر حزب الله من احتمال لجوء الرئيس المكلف الى حكومة أمر واقع يصدر مرسومها ولا تنال الثقة فتتحول الى حكومة تصريف اعمال محل حكومة نجيب ميقاتي.

وتلاحظ قوى الثامن من آذار ان الرئيس المكلف لم يفتح هاتفه يوما للتواصل مع اي من تشكيلاتها ليشاورها بشأن التأليف، وهي ترى ان هذا «العزف المنفرد» او هذا النأي بالنفس عنها سيؤدي الى اشكالية سياسية.

رسالة تحذير من «أمل» و«حزب الله» وتيار عون إلى سليمان وسلام وجنبلاط: إياكم وحكومة الأمر الواقع

وتقول مصادر هذه القوى ان أقل المرتجى من الرئيس المكلف ان يعتبر هذه القوى سفيرا أميركيا او سعوديا على صعيد التواصل، لكن هذه المصادر تجاهلت كون السفير الايراني كان بين المتواصلين مع الرئيس المكلف وانه كان بين أوائل مهنئيه في منزله بيد ان القطبة المخفية التي لا تصرح عنها ولا تؤشر عليها هذه القوى هي عدم قيام الرئيس المكلف بكل الزيارات المعتادة التي درج عليها الرؤساء المكلفون وبالتحديد زيارة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وبالتالي عدم فتح أبوابه لسفير النظام السوري علي عبدالكريم علي الذي حول مقر وزارة الخارجية اللبنانية في زمن الحكومة المستقيلة الى فرع لسفارته في بيروت كما يقول مراقبون.

كتلة التغيير والاصلاح كانت اسرع الى رمي المسامير أمام عجلات الحكومة قبل تركيبها، فهي تربط تشكيل الحكومة بأولوية التوافق على قانون الانتخابات، وبانتظار ان يحصل ذلك فإنها ووفق مصادر متابعة لـ «الأنباء» لن تتوانى عن تشويه الوجوه المطروحة وإحباط المخططات كمثل نسب اي تشكيلة تطرح الى فؤاد السنيورة ووليد جنبلاط، وإذا لم يحدث مثل هذا القول الانفعال السياسي السلبي الملائم تنسب التشكيلات الى هذه السفارة الغربية او تلك السفارة العربية، المهم بالنسبة الى هذا الفريق اظهار تمام سلام وكأنه مجرد صندوق بريد لتلقي الرسائل وتوزيعها وانه قد يكون الرئيس المكلف لكنه ليس الرئيس المؤلف، وانه كما تقول قناة «او تي في»الدائرة في فلك العماد ميشال عون يسعى لاضفاء صفة المعجل المكرر على الاتصالات والتسريبات المتعلقة بأسماء الوزراء الموعودين او الوزراء الأشباح، كما وصفهم النائب العوني ابراهيم كنعان الذي أعلن تمسك «التغيير والإصلاح» بحكومة سياسية، وفي رأيها ان الأسماء المسربة لا توحي بما يقال عن ان الحكومة ستكون حيادية، واستنادا الى ما سرب فإن خلفيات الأسماء ومضمونها سياسي بامتياز، وتدل على ان الرئيس المكلف لا ناقة له فيها ولا جمل، علما بأنه وفقا للأسماء المتداولة فليس بينها من هو ملتزم حزبيا، اما ان يكون له هوى سياسي فهذا شأن آخر على اعتبار انه ما من لبناني غير مسيس، فطبيعة تركيبة البلد تفرض عليه ان يكون مطيفا او مسيسا او الاثنين معا، والمهم الا يكون منخرطا في العمل السياسي او منتظما ضمن فريق سياسي، فالمحامي غالب محمصاني المطروح كوزير سني عن بيروت، حقوقي بامتياز والمحامي رشيد درباس المطروح كوزير سني عن طرابلس يرتاح لتيار المستقبل لكنه ليس ملتزما به، ورائد شرف الدين نائب حاكم مصرف لبنان المركزي، المطروح كوزير شيعي لا يمكن احتسابه على امل او حزب الله رغم انه نجل رباب الصدر، شقيقة الامام موسى الصدر مؤسس حركة امل. مصادر تيار العماد ميشال عون كشفت عن ارتياب مقصود عندما شبهت اختيار الوزراء المسيحيين «بالذمية» متجاوزا القيادات المسيحية السياسية والدينية.. علما ان اي طرح لأي اسم يكون مسبوقا بالتواصل بين الرئيس ميشال سليمان وبين الرئيس تمام سلام، لكن يظهر ان العماد عون المتخوف من «حكومة امر واقع» تفرض عليه، اعتاد ان يختار بنفسه وزراء كتلته والحقائب التي يفضل ويفضلون.

جوابا على كل هذا تقول اوساط سلام انه بدأ الاثنين الماضي بالزيارات التقليدية لرؤساء الحكومة السابقين، ثم اجرى اتصالات التأليف الثلاثاء والأربعاء، ثم التقى الرئيس ميشال سليمان الخميس، وانصرف بعدها للعمل على التركيبة الحكومية التي من شأنها تحقيق شعار الوحدة الوطنية الذي أسبغه عليه، وهو يعمل بهدي الدستور ولا يقبل ان يملي عليه احد ما يفعل ولا يفعل، وأكدت الأوساط ان سلام لم يطرح على الرئيس سليمان اي صيغة حكومية، وأن ما يطرح من هواجس حول مستقبل الحكومة والانتخابات النيابية ليس في محله، لأنه مازالت امامنا فسحة شهر كامل مما يسهل مهمة الرئيس المكلف في تنفيذ الهدف الأساسي لحكومته وهو اجراء الانتخابات النيابية، علما ان سلام وخلافا لموقف العماد عون وبعض قوى 8 آذار لم يربط مصير تشكيل حكومته بإنجاز قانون الانتخاب او بالمهلة التي قد يستغرقها التفاهم حول القانون بل سيقوم بتشكيل الحكومة فور نضوج طبخة الحكومة، بينما يتعين على مجلس النواب القيام بواجبه.

مصدر نيابي قال لـ «الأنباء» إن تمام سلام وضع نصب عينيه انجاز حكومته ضمن فترة عشرة ايام لا اكثر، وانه متفائل بهذه الامكانية، واعتبر المصدر ان ثمة ضغوطا سياسية تجرى على سلام لحمله على اجراء جولة استشارات ثانية كتلك التي اجراها في مجلس النواب بمعنى ان هناك فعاليات سياسية يتعين الوقوف على رأيها، الا انه لا يبدو متحمسا لذلك، اولا لأنه يعرف الغاية من هذه الجولة، وثانيا لأنه عندما يكثر الطباخون تحترق الطبخة. وقال المصدر ان سلام لن يكرر تجربة نجيب ميقاتي بالاستمهال في تأليف الحكومة مما جعله عرضة لمنطق المحاصصة، وبات كابتنا على فريق غير متجانس، ويأتمر بأوامر غيره. وفي هذا السياق قالت صحيفة «الأخبار» التي تتصدر الحملة على سلام ان ثلاثي امل، حزب الله، والتيار الوطني الحر وجه رسائل واضحة الى كل من يعنيهم الامر، خصوصا سليمان وسلام وجنبلاط تفيد بأن حكومة الامر الواقع مرفوضة بالمطلق، وقال هذا الثلاثي: لا تجربونا.. وطرح أحد أطرافه فكرة عدم تسليم الوزارات الى الوزراء المعنيين كأمر واقع، دون ان تنال ثقة مجلس النواب، مما يشكل انقلابا. وقد بحث هذا الامر في الرابية الجمعة بحضور المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين خليل والوزير علي حسن خليل والوزير جبران باسيل واستقر الرأي على توجيه هذه الرسائل، واتفق الثلاثة على الرفض الكلي لحكومة من طرف واحد، مهما كانت تسميتها، والرفض الكتلي لتجاوز اي مكون من مكونات الاكثرية السابقة بحسب احجامها، ورفض استثناء اي منها (المقصود حزب الله) مع التمسك بالطائف والاهتمام بتشكيل حكومة سياسية قادرة على مواجهة المستجدات لبنان والمنطقة.

● بيروت ـ عمر حبنجر

مصادر: جنبلاط مع حكومة تكنوقراط تضم الكل أو سياسية تضم الكل!

وفق مصادر متابعة، «فإن مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لن تكون بالسهولة التي يشاع لها، والحكومة التي كلف تشكيلها لن تبصر النور بالسرعة التي يروج لها على الرغم من الأجواء الكلامية حتى الساعة».

وتقول المصادر: «صحيح ان سلام مستعجل، ولكن هذا لا يكفي، هو قدم تصورا الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان. ولكنه لم يحسم في لعبة الأسماء، ولم يقدم أي صيغة حكومية، حتى ان حجم الحكومة لم يتبلور بعد».

في المقابل، تتحدث أوساط مقربة من قصر بعبدا عن ان رئيس الجمهورية لن يوقع على اي حكومة لا يرضى عنها فتوقيعه رهن بشكل وحجم الحكومة والأسماء، فهو سيقدر الظروف والمعطيات معا وسينظر بمصلحة البلد والانتخابات والميثاقية الأساسية، وبناء عليه قد يوقع الرئيس وقد لا يوقع على التشكيلة اذا لم يرى الوضع محصنا.

وتضيف الأوساط: «إذا قدم سلام تشكيلته وبحكم الشراكة مع سليمان، فتوقيع الأخير يحسم اذا كانت ستبصر النور أو لا».

وعن أرجحية شكل الحكومة تتابع الأوساط انه ليس هناك حيادية بالمطلق، والحكومة لن تكون «تكنوقراط» بالمطلق. لها وظيفة أساسية ألا وهي إدارة الانتخابات. ولذلك هي من غير المرشحين، قد تكون من 16 وزيرا او من 20 او من 24 وزيرا.

وفي هذا السياق، ترى مصادر في تيار المستقبل ان تشكيل حكومة تكنوقراط التي يؤيدها التيار تبدو صعبة، ويمكن استخلاص ذلك من ان قوى 8 آذار أعلنت رفضها لحكومة كهذه صراحة، كما ان النائب وليد جنبلاط قال انه لن يمشي بحكومة لن تحصل على موافقة حزب الله وحركة أمل، ومن هنا صعوبة السير بها، اشارة الى ان الحزب أبلغ جنبلاط بأنه لن يسير بحكومة تكنوقراط من 14 او 16 وزيرا.

مصادر في الحزب التقدمي الاشتراكي تجزم بأن جنبلاط لم يطلب شيئا من الرئيس المكلف ولم يطلب أسماء، كل ما قاله الى سلام: «نريد ان نسهل ولكننا نريد حكومة تضم الجميع تكنوقراط تضم الكل أو سياسية تضم الكل».

المصادر شددت على عدم إثارة حساسية اي فريق بأي تشكيلة، والتقدمي الاشتراكي مع حكومة لا تستثني أحدا من الأفرقاء ولا تثير حساسية الآخرين، لتلقى قبولنا. وتضيف المصادر: «مع كل المرونة التي تبديها الأطراف فكل فريق لديه ثابتة أو أكثر يبدو انه متمسك بها.

● بيروت ـ محمد حرفوش

أخبار وأسرار لبنانية

● **أنباء عن عودة نواب اللقاء الديمقراطي:** بعد عودة النائب هنري حلو الى جبهة النضال الوطني يتردد ان الخطوة التالية ستكون عودة نواب اللقاء الديمقراطي مروان حمادة وفؤاد السعد وانطوان سعد (الذين انشقوا عن جنبلاط بعد انضمامه الى حكومة ميقاتي عام 2011) الى كتلة جنبلاط النيابية، وكانت الاشارة الأولى مقاطعتهم للجلسة النيابية تضامنا مع موقف جنبلاط.

● **تكتيك سياسي:** في حين يقول نواب المستقبل ان تصويتهم على تعليق مهل قانون الستين حصل بعد تعديلات اقترحوها وبعد تأكيدات صدرت عن الرئيس بري بان قانون الستين لا يلغيه الا قانون آخر، يقول نائب في تكتل الاصلاح والتغيير ان كتلة المستقبل اعلنت مشاركتها في الجلسة من باب التكتيك السياسي والمناورة وكانت تراهن من جهة على تراجع بري بسبب غياب المكون الدرزي عن الجلسة ومن جهة ثانية على رد الرئيس سليمان للقانون ولكن ايا من الرهانين لم يصح.

● **شروط توزير باسيل:** يقول مصدر نيابي في كتلة المستقبل ان توزير جبران باسيل في الحكومة الجديدة يتوقف على مسألتين اساسيتين: عدم ترشحه الى الانتخابات وتخليه عن وزارة الطاقة.

● **خيارات لبنانية:** يقول مصدر ديبلوماسي عربي ان اللبنانيين امام خيارين في مرحلة الاستحقاقات الحكومية والانتخابية. اما بقاء الوضع مأزوما من دون اي افق للحل بانتظار جلاء الوضع في سورية، ولكن عليهم ان يعلموا ان المجتمع الدولي الذي لم يتدخل لحل الازمة السورية ليس مستعدا للتدخل في اي ازمة لبنانية. واما الدخول في تسوية سياسية رغم انها صعبة التحقيق قبل انتهاء الازمة السورية تعيد انتظام الحياة الدستورية والديمقراطية وبسط سلطة الدولة على اراضيها مقابل استمرار سلاح حزب الله في معادلة البيان الوزاري للحكومة الجديدة الى حين بت الاستراتيجية الدفاعية على طاولة الحوار الوطني.

● **لحود يفتي في قانون الانتخابات:** اعتبر الرئيس السابق اميل لحود ان طرح قانون اللقاء الارثوذكسي كان بهدف الخلاص من قانون الستين وليس للسير به، مشيرا الى ان لبنان دائرة انتخابية واحدة مع النسبية هو الافضل ولا ينفع اي قانون آخر مهما تفننوا في طرحه، وعن العلاقة بينه وبين بكركي قال انها ممتازة فالبطريرك بشارة الراعي هو بطريرك عن حق وحقيق.

● **الإفراج عن العراسلة:** قال السفير التركي في بيروت انان اوزلبي انه حتى الآن ليس لديه أي جديد في قضية المخطوفين اللبنانيين في اعزاز السورية. وأكد ان المعنيين في تركيا يقومون بواجبهم لإطلاق المخطوفين، ولن يتركوا هذه القضية الانسانية. وكان أهالي المخطوفين باشروا تحركا واسعا ضد المصالح التركية في لبنان. وبالنسبة لمخطوفي بلدة عرسال البقاعية من قبل عشيرة آل جعفر، تم الافراج عنهم وسلموا الى مخابرات الجيش، وعددهم ستة، بعدما توصل أهالي عرسال الى دفع فدية مقدارها 130 ألف دولار.

ماضي ينتظر طلباً رسمياً من المحكمة الدولية ليبدأ التحقيق في نشر أسماء الشهود في محاكمة الحريري

كلف النائب العام التمييزي القاضي حاتم ماضي، قسم المباحث الجنائية المركزية تزويده بنسخة عما نشر من أسماء شهود مزعومين سيدلون بإفاداتهم أمام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والجرائم المتلازمة.

وكان القاضي ماضي التقى أمس في مكتبه في قصر العدل رئيس قلم المحكمة الدولية هيرمان فون هايبل، الذي طلب منه أن يباشر القضاء اللبناني تحقيقاته في قضية نشر أسماء شهود مزعومين بهدف عرقلة سير العدالة وتعريض حياة الاشخاص المنشورة أسماؤهم للخطر، وقد أبلغ ماضي القاضي الدولي بان «النيابة العامة التمييزية ستنوط بالخطوات اللازمة فور تسلمها طلبا رسميا من المحكمة الدولية».

وأكد مصدر قضائي أن «القضاء اللبناني ملزم بتلبية طلبات المحكمة الدولية انسجاما مع منطوق اتفاق التعاون القضائي الموقع بين مكتب المدعي العام لدى المحكمة وبين النيابة العامة التمييزية في لبنان».

من جهة ثانية ، التقى القاضي ماضي، لجنة الخبراء المكلفة بالتحقق من مصدر الاموال التي استفاد منها مئات الاشخاص من مصرفي «المدينة»، و«الاعتماد المتحد»، واطلع منها على آخر ما توصلت اليه من معلومات، بانتظار أن يتسلم تقريرها النهائي الذي يظهر كامل أسماء الاشخاص المستفيدين وقيمة الاموال التي قبضوها ومصادر هذه الاموال، ليبدأ القضاء تحقيقاته في هذا الشأن.

● بيروت ـ يوسف دياب

تحليل إخباري

«ثلاثة سيناريوهات ـ احتمالات» لـ «حكومة تمام سلام»

بيروت: تتراوح التقديرات في شأن الحكومة الجديدة بين أقصى التفاؤل (ولادة سريعة وسهلة) وأقصى التشاؤم (تعثر التشكيل واعتذار الرئيس المكلف). وبالإجمال يمكن تحديد هذه التقديرات المتفاوتة في «ثلاثة سيناريوهات ـ احتمالات» أساسية هي:

1 ـ السيناريو الإيجابي المتفائل بأن تكون عملية التأليف امتدادا وترجمة عملية سريعة للمناخ السياسي الذي أحاط عملية التكليف وتحت عنوان «تسهيل الأمور» والدفع نحو تشكيل سريع لحكومة انتقالية محددة في مهمتها (إجراء الانتخابات) وسقفها الزمني (3 ـ 6 أشهر) على أن ترجأ المعركة الحكومية الفعلية الى ما بعد الانتخابات عندما يحين أوان الحكومة السياسية المنبثقة من البرلمان الجديد. ويمكن في هذه الحال أن نشهد حكومة مقبولة ومرضيا عنها من الجميع وإن لم تكن الحكومة المثالية بالنسبة لأي طرف، حكومة تمرير مرحلة، وحكومة هدنة. ومثل هذه الحكومة يمكن أن تكون مزدوجة الهوية أو الطابع سياسية تكنوقراطية، بمعنى أن هويتها تكنوقراطية ووزراءها يكونون من الخبراء وأصحاب الاختصاص، ولكن يتوافر لها غطاء سياسي ووزراؤها يمثلون القوى السياسية البرلمانية وكل «زعيم سياسي» يسمي وزراءه من دون إغفال حصة وازنة للرئيس ميشال سليمان وللرئيس المكلف تمام سلام.

هذا السيناريو يستند بشكل أساسي الى مناخ إقليمي مساعد يتمثل في التقاء حاصل بين الأطراف الإقليمية على تهدئة الوضع في لبنان ومنع انتقال الحرب السورية إليه. وهذا الالتقاء حاصل موضوعيا من دون تنسيق واتصال مباشر وانطلاقا من تلاقي مصلحة البلدين الأكثر نفوذا وتأثيرا في لبنان على حفظ الاستقرار وبألا يكون لبنان جزءا من خارطة الحرب الباردة بينهما في المنطقة وليس جزءا من خارطة الصراع المتفجر.

كما يستند هذا السيناريو الى موقف حزب الله الذي أظهر تعاطيه الهادئ والمرن، مع استقالة «شريكه» نجيب ميقاتي وتكليف سلام «مرشح خصومه»، انه في صدد انتهاج سياسة واقعية معترفا ضمنا بخسارته السياسية مع انهيار «حكومة محسوبة عليه» وتيقنه من عدم إمكانية تكرار هذه التجربة في المرحلة الراهنة، وأنه خسر فعليا الأكثرية النيابية وأن الوضع الإقليمي ضاغط عليه وأن معركته الفعلية ليست هنا في لبنان وإنما في سورية ومع إسرائيل. وهذا ما يدفعه ويملي عليه تحصين جبهته الداخلية والموافقة على حكومة لا تكون له وإنما لا تكون ضده أيضا.

2 ـ السيناريو السلبي السيئ بأن لا يتمكن الرئيس المكلف تمام سلام من تشكيل حكومته في وقت قريب تحت وطأة التجاذبات ولعبة الشروط والشروط المضادة، وحيث ان حسابات حقل التكليف لا تنطبق على «بيدر» التأليف. وهذا يحصل إذا تصرفت قوى 14 آذار بقيادة تيار المستقبل من خلفية أنها حققت انتصارا باستعادة رئاسة الحكومة وتريد أن تكمله مع حكومة لها وتريد لـ «سلام» ان يكرر تجربة ميقاتي معكوسة على مرحلتين: في المرحلة الأولى يعرض المشاركة المشروطة على 8 آذار، وفي المرحلة الثانية يشكل حكومة من دون 8 آذار. وهذا يحصل أيضا إذا تصرفت قوى 8 آذار بقيادة حزب الله من خلفية انها سلفت الرئيس سلام بتسميته وبإعطائه ورقة الإجماع، وأن عليه أن يرد دين التكليف «نقدا» في التأليف لجهة الأخذ بمطالبها المحددة في حكومة سياسية وفاقية قادرة على إدارة أزمة ومرحلة استثنائية، خصوصا إذا تعذر إجراء الانتخابات واستمرت الحكومة طويلا.

وفي ظل وضع راهن متكافئ سياسيا يصعب فيه على أي من الطرفين تحقيق أقصى طموحاته، سيكون من الصعب على أي من الفريقين إعادة تجربة العامين الماضين. فلا فريق 8 آذار قادر على استعادة زمام الحكم الذي أفلت من يده، ولا فريق 14 آذار قادر على تنفيذ «انقلاب كامل» والقيام بتجربة معكوسة وتسلم دفة الحكم، وحيث انه غير جاهز لهذه المخاطرة حاليا ولا مصلحة له في ذلك.

والرئيس المكلف يجد نفسه مضطرا لمراعاة هذا الوضع الدقيق في توازناته ولتشكيل حكومة جامعة (حكومة 8 و14)، ومن جهة أخرى عاجزا عن ترجمة هذا الوضع السياسي «حكوميا» ويجد نفسه وسط اشتباك سياسي ونيران متبادلة ما يدفعه الى الانكفاء والانسحاب والاعتذار عن عدم التشكيل. ويسوء الوضع أكثر إذا ترافق الفشل والفراغ الحكومي مع عدم إجراء الانتخابات والوصول الى أحد احتمالين: التمديد للمجلس النيابي الحالي أو الوصول الى فراغ في السلطة التشريعية يوصل الى فوضى سياسية ودستورية وينقل النزاع من خانة التسوية السياسية الى خانة إعادة التأسيس (طائف جديد).

3 ـ سيناريو الأمر الواقع بأن يكون تشكيل الحكومة أمرا سهلا وسريعا ولكن من طرف واحد، وذلك بأن يتوصل الرئيس المكلف وبالتنسيق والتشاور مع حلفائه الى وضع تشكيلة حكومية تتناسب مع مهمة الحكومة المحصورة بالانتخابات وتضم وجوها وشخصيات محترمة وكفوءة وتمتاز بالصيت الحسن، ويعرض سلام حكومته على الرئيس سليمان الذي يوافق عليها ويوقع على مراسيمها لتصبح الحكومة المستقيلة «حكومة سابقة» وتتم عملية التسلم والتسليم في السرايا الحكومي بين ميقاتي وسلام. وبعد ذلك تتجه الأنظار الى جلسات الثقة وحيث يبرز احتمالان:

● احتمال ان تنال الحكومة الثقة ولكن بالتأكيد ثقة متواضعة لأن قوى 8 آذار لن تعطي ثقتها لحكومة لم تشارك في صنعها، ظاهرها وعنوانها حكومة وسطية (لا 8 و14) وهي في الواقع حكومة 14 آذار.

وهذا في حال أعطى جنبلاط أصواته للحكومة الجديدة معتبرا أنها حكومة «اللالون»، في حين أنه تعهد فقط بعدم التصويت لحكومة من لون سياسي واحد.

● احتمال ألا تنال الثقة في حال لم يصوت لها جنبلاط فتسقط سياسيا ولكنها تستمر «واقعيا وعمليا» كحكومة أمر واقع وتصريف أعمال. فيحافظ الوضع على سمته الحاضرة «تصريف الأعمال» ولكن مع حكومة لـ 14 آذار. وهذه الحكومة التي سيكون أكبر الخاسرين فيها وزاريا تكتل الإصلاح والتغيير، فيما يكون حزب الله الخاسر سياسيا ستواجهها تحديات وصعوبات ومعها يدخل البلد في مرحلة عدم استقرار وارتفاع نسبة المخاطر.